



ادارة المشتريات

طابع الشھيد

يجب على الشركات المتقدمة التسجيل بملفاتھا
على موقع بوابة التعاقدات الحكومية

www.etenders.gov.eg

كراسة الشروط والواصفات للمناقصة العامة

رقم (١١) لسنة ٢٠٢٦ / ٢٠٢٧

لتوريد / ادوات كتابية لإدارة الجامعة

جلسة فض المظاريف الفنية يوم الثلاثاء الموافق ١٧ / ١١ / ٢٠٢٦

الساعة الثانية عشرة ظهراً

الثمان (٢٩٩) جنيهه

إيصال توريد رقم: التوقيع والختم

=====

العنوان : محافظة القليوبية - بنها - ش فريد ندا - الطريق السريع

: ١١٠١٢ / ٣٢٣١٠١٢ - ٠١٢ / ٣٢٣١٠١٢ - فاكس ٠١٣ / ٣٢٣١٨٨٠

ت.ف / إدارة المشتريات ٠٨ ١٣٣٢٢٧٦



إدارة المشتريات

اسم مقدم العطاء:.....
اسم الممثل القانوني للشركة المكلف بالتوقيع على العقد.....
وظيفته.....
العنوان بالكامل:.....
الصف الضريبي:.....
المأمورية التابع لها:.....
مأمورية الضرائب على المبيعات:.....
رقم السجل التجاري:.....
التاريخ:.....
رقم التليفون:.....
رقم الفاكس:.....
رقم الكود:.....

توقيع صاحب العطاء



البيان المالي للمعرض

القيمة الإجمالية للمعرض
فقط وقدرة
التأمين الابتدائي المرفق نقدي : (.....
تم إيداعه بخزينة الجامعة
رقم القسيمة التاريخ / ٢٠٢١
أو

٣- خطاب ضمان ابتدائي

رقم خطاب الضمان	مدة الضمان	من	إلى	اسم البنك الصادر	فرع	مبلغ الضمان



المشروط

إدارة المشتريات

١- القوانين واللوائح المنظمة للعملية محل الموضوع

- تخضع هذه العملية لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولاحقه التنفيذية والنسديدات التي ستجر "ستطرأ" عليها.
- بالإضافة الى احكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ ولاحقه التنفيذية بشأن تفصيل المنتجات المحلية بالمعقود الحكومية
- يسري بشأن التعاقد كافة القوانين واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع العملية فيما لم يرد بشأنه نص في العقد

٢: نية التقدم بالمطاء

- على الشركات المتنافسة التي قاهست بشراء كراسية الشروط والمواصفات وأبدت رغبةا في التقدم بعرضها أن ترسل الى الجامعة خطاب لتأكيد نيتها في الاستمرار في الإجراءات ، ويجوز لأصحاب الشركات المتقدمة أن يحضروا جلسة فتتح المظاريف الففيفة و المالية - كما يجوز ان يحضر مندوب عنها بموجب تفويض وان يكون له جميع الصلاحيات.

٣- الأخلاقيات و مكافحة الاحتيال والفساد:

- على الشركات المتنافسة الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء إجراءات العملية والتعاقد والتففيذ، وإتباعاً لذلك يحق للجامعة أن تحرم الشركة من الاشتراك أو الاستمرار في العملية أو التعاقد أو الاستمرار في تففيذ التعاقد وكذا شطبها من سجلات الموردين والمقاولين بالهيئة والجهات الإدارية بالدولة وفقاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولاحقه التنفيذية إذا ما ثبت أن الشركة المستتركة قد تورطت بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في معامسات فساد أو احتيال أو توأطو أو أكراه أو بالأساطة بعرض أى شسى ذي قيمة - هدية - سلفة - مكافأة أو وعد بها لأى قاهمت بذاتها أو بالأساطة بعرض أى شسى آخر له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه العملية موظف أو موظفى الحكومة أو لأى شسى آخر له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه العملية للتأثير على الإجراءات لصالحها

- على الجانب الآخر يجب على الشركات المتنافسة إبلاغ الجهات الإدارية المختصة فوراً عن الآتى:-

- أى تصرف غير قانونى أو غير مشروع من قبل أى موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتففيذ هذه العملية ، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر فى إجراءات العملية نظير الحصول على ميزة مالية أو أية مزايا أخرى.
- أى تأثير مباشر أو غير مباشر بين أى من الأطراف يفرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع ويشتمل ذلك التأثير فى الإجراءات بصورة غير مشروعة يتعلق بهذه العملية بهدف الى إضعاف أو إضرار أو تهديد أى من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على سير إجراءات التفقيسات ، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إغفالها ، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التفقيس لعرقلة سير أى تحقيق بشأن أية شكاوى أو إدعاءات بوجود معامسات فساد أو احتيال أو أكراه أو توأطو أو تهديد أى طرف أو إيدائه لمنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق.

تابع الشروط

٤- الشطب من سجلات الموردين :

- إذا ثبت أن الشركة المتنافسة / المتعاقد قد استعملت بنفسها أو بواسطة غيرها الغش أو التلاعب في تعاملها مع الجهة أو في حصولها على العقد أو أساءت استخدام أى بند من بنود كراسة الشروط أو نص من نصوص القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولاحتته التنفيذية فإليه سيتم شطبها من سجل الموردين ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمها من سجلات الموردين والمقاولين بالجهات الإدارية بالدولة

٥- لغة تقديم العطاء :

يتم تقديم العرض باللغة العربية - وفي حالة التقدم بمسند بىاى لغة أخرى يتم ترجمته الى اللغة العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد - ويعتبر النص العربى هو المعمول به فى حالة الاختلاف أو الالتباس فى المضمون.

٦- توقيت تسليم العطاء - آخر موعد لتقديم العطاءات :-

يسلم العطاء بالدور الاول - بمكتب السيد الاستاذ / مدير عام ادارة المشتريات - بمقر جامعة بنها الكائن : محافظة القليوبية - بنها- ش فريد ندا - الطريق السريع قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية ، ولن يعتد بىاى عطاء يرد بعد هذا الموعد - ولا يلتفت الى أى ادعاء من صاحب العرض بحصول خطأ فى عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.

٧- إلغاء العملية :

يحق للجامعة إلغاء العملية قبل البت فيها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، كما يجوز إلغاؤها فى أى من الحالات المنصوص عليها بمواد القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولاحتته التنفيذية

٨- تعديل الشروط والوصفات :

يحق للجامعة إصدار إضافات أو حذف أو تعديل لمضمون أى بند أو مسند من مستندات العملية بموجب خطاب أو إخطار رسمى إلى جميع الشركات المتنافسة والتي قامت بشراء كراسة الشروط والخدمات وذلك قبل فتح المظاريف الفنية بوقت كاف على أن تعتبر أى إضافة أو حذف أو تعديل تم إخطار الشركات المتنافسة به جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط وملزمة فى أى مرحلة من مراحلها.

٩- مدة سريان العطاء :

مدة سريان الاسعار ثلاثة أشهر من تاريخ فتح المظاريف الفنية ، وللجامعة الحق فى طلب مد سريان العطاء إذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جالز الرجوع فيه من وقت تصديده بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفه الجامعة وحتى نهاية مدة سريان العطاء. يحق للجامعة زيادة قيمة العقود محل الموضوع بالنسب المقررة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولاحتته التنفيذية دون الرجوع للعطاء الفائز

١٠- التأمين على العاملين :

-تلتزم الشركة بالتأمين على جميع العاملين العاملين بأعمال التوريد وفقاً لأحكام قانون العمل وقوانين التأمينات الاجتماعية وجميع القوانين المتعلقة بإداء هذه الخدمة.
-تحمل الشركة جميع أخطار المهنة.

تابع

١١- سحب العطاء:

إذا قام مقدم العطاء بسحب عطائه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف فيصبح التأمين الموقفت المودع حقا للجامعة دون حاجة إلى إنذار أو الاتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أى إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر

١٢- التأمين الابتدائي (الموقت والنهائي):

التأمين الابتدائي:-

- يجب أن يكون العطاء مصحوبا بالتأمين الموقت وقدره (٦٠٠٠ ج) تسدد عن طريق منظومة التحصيل الالكترونى أو بخطاب ضمان بنكى غير مشروط وسارى لمدة أربعة أشهر من تاريخ جلسة فسخ المظاريف الفنية أو خصماً من مستحقاته إذا كان له لدى الجامعة أى مستحقات بشرط تقديم طلب بخصم قيمة التأمين الابتدائي بوقت كافى و لا يقل عن ١٠ ايام عن ميعاد جلسة فتح المظاريف الفنية.

التأمين النهائي :-

- على الشركة مقدمة العطاء المقبول أن تودى التأمين النهائي بنسبة ٥% من قيمة العطاء المسند اليها خلال عشرة ايام تبدأ من اليوم التالى لإخطارها بكتاب مرسل له عن طريق البريد السريع بواسطة الهيئة القومية للبريد أو باللاغية بأحدى الطرق الأخرى (تليفون- فاكس - البريد - البريد السريع - البريد الالكترونى ... الخ) بقبول عطائها وذلك بأحدى الطرق التالية (نقدا - شيك بنكى مقبول الدفع- خطاب ضمان بنكى غير مقيد بأى شرط .

١٣- إذا لم تقم الشركة صاحبة العطاء المقبول بإداء التأمين النهائي فى المهلة المحددة جاز للجامعة - بموجب إخطارها بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد ودون الحاجة إلى إنذار أى إجراءات أخر - إلغاء العقد و تنفيذة بواسطة أحد مقدمى العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أو إجراءات العطاءات ويصبح التأمين الموقت فى جميع الحالات من حقه، كما يكون لها أن تخصص قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة لديها للشركة صاحبة العطاء المقبول وفى حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقات الشركة لدى أى جهة إدارية أخرى أيضاً كان سبب الإستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الجامعة فى الرجوع على الشركة قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى

١٤- السرية أثناء إتمام الإجراءات:

بعد فتح العطاء علانية أثناء جلسة فتح المظاريف لن يتم الكشف عن أى تفاصيل إضافية للعطاءات أو تقييمها أو التوصلات بشأن إرساء المناقصة للشركات المتنافسة أو أى أشخاص آخرين غير الموظفين المعنيين بهذه العملية إلى حين موعد إعلان نتائج البت رسميا طبقا للإجراءات الموضحة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية وطبقا للبرنامج الزمنى المحدد لهذه العملية.

١٥- طريقة السداد:

تصرف كافيّة المسدّدات بعد والاستلام والفحص النهائى بالجنيه المصرى وتصرف من مقر الجامعة وفى خلال شهر من تاريخ تقديم المتعاقد الفاتورة الالكترونية

١٦- التنازل للآخرين:

لا يحق للشركة الراعى عليها العطاء والمتعاقد معها أن تتنازل عن العقد أو أى جزء منه .

تابع

١٧ - التنفيذ وفراصة التأخير:

- التنفيذ خلال المدة التي سيتم الاتفاق عليها على ان لا تزيد عن ٣٠ يوم فقط من تاريخ استلام امر التوريد .
- في حالة تأخر الشركة بالتقصير أو الإهمال في أداء الأعمال على النحو المطلوب والخاصة بأعمال التوريد محل الموضوع يتم تطبيق غرامات التأخير بالنسب والشروط الواردة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية دون الرجوع إلى الشركة وفي حالة تكرار ذلك تتحمل الشركة أي خسائر تنتج بسبب ذلك وتطبق احكام القانون سالف الذكر والقوانين ذات الصلة بهذه العملية .

١٨ - مسئولية الشركة من أعمالها:

تكون الشركة مسئولة مسئولية كاملة عن الأضرار التي قد تترتب عما يحدث بسبب الإهمال أو التقصير أو التقاعس عن أداء الأعمال المطلوبة منها على الوجه الأكمل.

١٩ - تقصير جهة التعاقد:

على جهة التعاقد أن تلتزم شروط العقد بحسن نية دون تأخير وطبقا لشروط العقد، وإذا أخلت جهة التعاقد بإحدى شروط من شروط العقد أو تقاعست عن الدفع في الموعد المحدد فيحق للشركة أن تطالب بالتعويض عن الخسائر الفعلية المترتبة على هذا التقصير وذلك وفقا للأحكام المنصوص عليها بأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية،

٢٠ - كراسة الشروط والوصفات:

- ترفق الشركة المتقدمة النسخة الأصلية من كراسة الشروط والوصفات بالمطروفي الفنى موقعه ومختومة بخاتم الشركة ويعتبر ذلك قيو لا من الشركة بكل ما ورد بها.
- تعتبر كراسة الشروط والوصفات جزء لا يتجزأ من العقد الذي سبوقع بين الجامعة و الشركة التي ستستند إليها الأعمال ، ولا يعقد بإى تعديل فى الكراسة بسبب ما تؤوله الشركات المتقدمة من اشتراطات الا بعد موافقة السلطة المختصة بالهيئة على هذا التعديل

٢١ - الشكاوى:

فى حالة إخلال جهة الطرح بأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة أو بإلتزاماتها أو بمهامها القانونية يحق للشركة التقدم بشكوى إلى مكتب التعاقدات الحكومية والتابع مباشرة إلى وزير المالية للنظر والفصل فى الشكوى .
يكون تقديم الشكوى ممن له مصلحة فى ذلك إلى مكتب الامين العام للجامعة قبل انقضاء الموعيد التالية بـ ٨٠ ساعة على الأقل:

- الشكاوى المتعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط تقدم قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.
- الشكاوى المتعلقة بالبت الفنى تقدم قبل الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف المالية.
- الشكاوى المتعلقة بالبت المالى تقدم قبل الموعد المحدد للتعاقد.
- الشكاوى المتعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ بعد الموعد المحدد لصدر القرار الذي يتضرر منه الشاكي.

٢٢ - إنهاء التعاقد:

يحق لجهة التعاقد إنهاء العقد اذا تسببت الشركة او أخلت إخلالا أساسيا بالعقد ويتضمن الإخلال الرئيسى بالعقد توقف الشركة عن الالتزام بتنفيذ التعاقد أو الأعمال على النحو الأمثل.

تابع

٢٣- الدراسات:

- أثناء إجراءات المناقصة:

تكون جميع المخططات والإخطارات والمكتابات والبيانات المتعلقة بالعملية كتابة باللغة العربية ويلزم تسليمها للإدارة العامة للمشتریات - جامعة بنها - بالعنوان (شارع فريد ندا - الطريق السريع - بنها - قنوية) ، مع الحصول على ما يثبت أنه تم التسليم أو إرسالها بالبريد المسجل أو الفاكس وبشرط إثبات تسليمه.

- خلال التعاقد والتنفيذ:

تكون جميع المخططات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالعقد وتنفيذه كتابة باللغة العربية ، ويلزم تسليمها على العنوانين الموضحة بالعقد والخاصة بكل من الجامعة والشرطة المتعاقد معها مع التأكيد بضرورة وصولها وتسليمها لكل من الطرفين وذلك عن طريق احدى الطرق التالية (إرسالها بالبريد المسجل - البريد السريع - الفاكس - تسليم باليد ...الخ) وبشرط إثبات تسليمه.

٢٤- ملكية البيانات وسريتها:

جميع المعلومات والبيانات التي قامت الجامعة بنكرها في كراسة الشروط أو إعدادها لأجل تنفيذ الأعمال محل هذه العملية تعد ملكية خالصة جامعة بنها (إدارة المشتريات) بما في ذلك حقوق النشر، ولا يحق للشركة أو أي طرف ثالث أن يحصل على تلك المعلومات عن طريقها أن تستخدمها إلا فيما له علاقة بتنفيذ الأعمال محل العقد.

٢٥- أعداد وتقييم المطارادات:

يجب على الشركة المتنافسة ان تعد عطاءها متقيدا تماما بما تقضى به البنود الواردة بكراسة الشروط والخدمات المطلوبة واحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية ولن يلتفت الى العطاء الذي يتم خلافا لذلك.

يسلم العطاء داخل مظروف مغلق يتضمن مفصلين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي مغلق غلقن محكمين بصورة مقدم العطاء ويقدم العرض بصورة ورقية.

يراعى الا يحتوى المظروف الفني على أية اسعار مالية وسيتم استبعاد اى عطاء تضمن فى مظروفة الفني اية اسعار مالية ويجب ان يكون المظروف مصحوبا بالتأمين الابتدائى الموقت وذلك باحدى الطرق التالية منظومة التحصيل الالكترونى أو بخطاب ضمان بنكي غير مشروط وسارى لمدة أربعة أشهر من تاريخ جلسة فئ المظاريف الفنية او خصماً من مستحقاته اذا كان له لدى الجامعة اى مستحقات او بالطرق التى تصدرها وزارة المالية

محتوى المظروف الفنى

- بيان الشكل القانونى لمقدم العطاء والمستندات الدالة على ذلك
- شهادة القيد فى السجل التجارى والصناعى وغيرها من السجلات التى يكون القيد فيها واجبنا قانونى
- صورة البطاقة الضريبية (سارية) وآخر اقرار ضريبي.
- تعهد بالا تقل نسبة المكون الصناعى المصرى عن (٤٠%)
- اقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها
- شهادة تسجيل الفاتورة الالكترونية
- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات
- الارتباط بالاسعار لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ الفئح الفنى مع احقية الجامعة بمد العرض لفترة مماثلة اذا لزم الامر
- ما يفيد سداد التأمين الموقت وقيمته (٢٠٠ ج) وذلك بالطرق سالفه الذكر
- كراسة الشروط والمواصفات مختومة بخاتم الشركة
- شهادة القيد فى ضريبة القيمة المضافة اذا بلغ مقدم العطاء الحدود المنصوص عليها
- يذكر اسم المسئول عن توقيع العقد وتنفيذ بنوده وصفته بالشركة.
- يلاحظ الا يحتوى المظروف الفنى على اى بيانات مالية - وسيتم استبعاد اى شركة تضمن اى معلومات مالية داخل المظروف الفنى تخص الاعمال محل الطرح.

تابع

• محتوى الظروف المالي :-

- قيمة كل بند على حدة شاملة ضريبة القيمة المضافة إذا وصلت الشركة المتنافسة الحد الضريبي وكافة الضرائب والرسوم المقررة وذلك على النموذج المرفق بكرةاسة الشروط والمواصفات.
- كتابة كل بند على حدى رقماً وحرفاً وذلك باللغة العربية
- تكون قائمة الاسعار وجداول الفئات مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء
- عدم القشط او المحو او التثبيت فى جدول الفئات وفى حالة تصحيح اى خطأ يتم اعادة كتابته رقماً وحرفاً والتوقيع عليه وختمه بختم الشركة مقدمة العطاء
- الفئات التى تحددها الشركة مقدمة العطاء تكون التعاقبة شاملة كافة المصروفات والضرائب وتقبلات السوق والعملية والتعريفات الجبركية وغيرها من الضرائب
- الالتزام بطريقة السداد السابق للتوبه عنها.
- أى شروط مالية أخرى.
- يتم اعداد قائمة الاسعار وجداول الفئات على نظامى الورد والاكسيل وذلك على اسطوانة CD ان امكن ذلك التنفيذ ويبدء الأعمال

يبدأ التنفيذ فور اعتماد السلطة المختصة بالجامعة للتعاقد على الاعمال محل الموضوع.

- يلتزم الشركات التي يتم الترسية عليها بالالتزام بتوريد الأصناف المطلوبة طبقاً لأوامر التوريد المصادرة إليها

من كميات الجامعة بنفس الشروط والمواصفات والأسعار خلال فترة التعاقد

- مدة سريان العقد :

المدة التى سيتم التعاقد عليها لتنفيذ الاعمال محل الموضوع وذلك حسب طبيعة الاصناف محل الطرح.

- تقديم عينات تكون الأساس فى قبول او رفض العطاء من الناحية الفنية



الإدارة المشتريات

قائمة الاحتياجات الخاصة بتوريد اللادوات الكتابية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٧

م	اسم الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة		الإجمالي		الملاحظات
				ج	ق	ج	ق	
١	قلم فلوماستر ألوان	بالعدد	١٢٠٠					
٢	قلم فسفور ألوان	بالعدد	١٢٠٠					
٣	قلم جاف أسود	بالعدد	١٢٠٠					
٤	حافطة بكبسولة	بالعدد	٥٠٠٠					
٥	فايل شفاف	بالعدد	٥٠٠٠					
٦	حبر ختامة	بالكورة	٥٠٠					
٧	ختامة	بالعدد	٣٠٠					
٨	أستيكة	بالعدد	٥٠٠					
٩	أقلام صمغ	بالكيلو	٥٠٠					

المواصفات الفنية للأدوات المكتبية لإدارة الجامعة للعام

المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧

المرتب	الوصف	الكمية	الوحدة
١	قلم فلوهرستر ألوان	١٢٠٠	نوع ممتاز عالي الجودة
٢	قلم فسفور ألوان	١٢٠٠	نوع ممتاز عالي الجودة
٣	قلم جاف أسود	١٢٠٠	نوع ممتاز عالي الجودة
٤	حافظة بكبسولة	٥٠٠٠	نوع ممتاز ذو غطاء ثقيلة
٥	فايل شفاف	٥٠٠٠	نوع ممتاز ذو غطاء ثقيلة
٦	مير مختار	٥٠٠	نوع ممتاز عالي الجودة
٧	مختار	٢٠٠	نوع ممتاز عالي الجودة
٨	استيكة	٥٠٠	نوع ممتاز أسود كبيره
٩	أقلام صمغ	٥٠٠	نوع ممتاز ذو لاصق شديد كبير الحجم

١- العقد النموذجي لشراء منقولات

مشروع العقد النموذجي لشراء منقولات

ملاحظات هامة

- يهدف مشروع العقد النموذجي إلى توحيد وتبسيط البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للمعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- يتضمن مشروع العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي منها فإنه يتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض مشروع العقد محل التعديل أو التغيير على جهة التقوى المختصة لمراجعته استقلاً.
- كما يتضمن مشروع العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما تضمنته من متطلبات واشتراطات بكفاءة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- على السلسلة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشؤون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يري من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستئداء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.
- تضمن مشروع العقد النموذجي فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث يعتبر مشروع العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.

مشروع العقد النموذجي لشراء عقارات

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:
 أولاً: ومقرها بصفتها المتعقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية^(١)
 وبميتها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفتها^(٢)
 (إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، فيستعمل البيانات التالية)
 ويقوض عنه في التوقيع على هذا العقد ☐ السيد/ ☐ السيدة) بصفتها/بصفتها الوظيفية
 بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

طرف أول مشتري

ثانياً: الكائن مقرها وشكلها القانوني^(٣) والفصيلة^(٤) سجل تجارى رقم
 بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم فاكس رقم بريد الإلكتروني ويمثلها ☐ السيد/ ☐ السيدة) ببطاقة رقم قومي بصفتها/بصفتها بموجب بصفتها/بصفتها المتعقد معه.

طرف ثان بائع

تمهيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد في رغبته في شراء^(٥)، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بغاية وفاعلية ويضمن انتظام سير العمل، وفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداداً للقيام بذلك وإنساه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكرة الشروط والمواصفات^(٦) و ☐ المطام/ ☐ العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد ☐ السلطة المختصة^(٧) / ☐ المفوض عنه^(٨) بالقرار رقم الصادر في لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و ☐ الإعلان/ ☐ الدعوة/ ☐ طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن^(٩) ☐ المناقصة ☐ العامة/ ☐ المحدودة/ ☐ المحلية/ ☐ ذات المرحلتين) ☐ الممارسة ☐ العامة/ ☐ المحدودة/ ☐ الاتفاق المباشر^(١٠) رقم لسنة^(١١) لتتعاقد على وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به ☐ لجنة البت في المناقصة/المعمل سدة/ ☐ لجنة الاتفاق المباشر) بجستها المعقودة يوم الموافق من قبول ☐ المطام/ ☐ العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) فقط وقدره، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره ☐ الأفضل شروطاً والأقل سعرًا/ ☐ الذي تم ترجيعه بنظام النقاط) ومطابقه للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ

١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعقد.

٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعقد تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والعقوبات عليه.

٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان والدعوة لطلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

٤- أدخل صفة السلطة المختصة.

٥- أدخل اسم الشخص الاعتباري (شركة/ مؤسسة/ ...).

٦- أدخل الشكل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد/ ...).

٧- أدخل التصفيف ويقصد بذلك (شركة/ مؤسسة/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).

٨- التكوين والعرض والوريد الإلكتروني يجلت اسمية وتحت استضافتها ليتم إرسال إخطارات الطرف الثاني عليها.

٩- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان والدعوة لطلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

١٠- مع مراعاة ما إذا كان طبيعة العملية تتطلب اعتماد كراسة شروط ومواصفات في حقه العقد بالاتفاق المباشر.

١١- أدخل اسم السلطة المختصة وصلها الإقليمية.

١٢- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.

١٣- اختير طريق التحقق الذي تم إتباعه لطرح العملية.

١٤- لا يجوز للسلطة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (١٦) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

١٥- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان والدعوة لطلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

- وبعد أن أقر الطرفان باهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و () المقام / العرض (المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر () لجنة البيت في المناقصة/الممارسة/) لجنة الاتفاق المباشر (رقم ... لسنة ...)، وأمر التوريد الموزع .../.../... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتصلاً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني^(١٧)

تعتبر الملاحق التالية والمرققة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: ^(١٧)

- ملحق (١): وصف موضوع العقد.
- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.
- ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكيميات والأسعار الموضحة بعدد وقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقره.....) (شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والتفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الوصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
.....					 ^(٢٢)
إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقره (.....) فقط (.....) (شامل ضريبة القيمة المضافة/					
☐ غير شامل ضريبة القيمة المضافة).					

البند الرابع^(٢٣)

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقره.....) (بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتابين نهائي، وذلك () بخطيب الضمان بحساب الطرف الأول رقم..... بينك / . خصصاً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد/) خصصاً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى بموجب خطبائها رقم..... الموزع..... المقدم في الوقت المحدد للسداد /) حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر (ويظل هذا التأمين سرياناً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.^(٢٣)

١٦- إذا لم يستخدم أي من فئه الملحق يضاف حيزه (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.

١٧- يجب أن تكون بحالة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

١٨- أمثل ببيان موجز عن الملحق طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

١٩- أمثل (صدور حذوؤنا... أو غير ذلك).

٢٠- أمثل القيمة طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢١- أمثل سعر الوحدة طبقاً للنتيجة المرجحة.

٢٢- أمثل القيمة الإجمالية (القيمة بحسب الوحدة) وطبقاً للنتيجة المرجحة.

٢٣- لا يحصل تأييد نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه كورديداً ولها الطرف الأول بصفة نهائية خلال المدة المحددة لإداء التأمين ما لم يكن لهية الأصناف مدة ضمن وفقاً لحكم المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصابر يعلقون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٢٤- أمثل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

٢٥- مدة التأمين بحسب طبيعة الصنف محل التعاقد.

(٣١٦) (إذا كان الطرف الأول قد قام بحداد نفقة مقدمة، وكان البند على النحو التالي، ويستكمل البيانات المطلوبة فيه)

قام الطرف الأول بسداد نفقة مقدمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره) بما يحل محل نسبة (.....%) من قيمة التعاق مقابل خطاب ضمان بنكي بمقد صال من بنك وغير مقرون بأى قيد أو شرط بالقيمة والعمله ذاتهما قدمه الطرف الثانى للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان للتوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي، ويستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة (٣١٧) تبدأ من () اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد/ □ (٣١٨)، كما يلتزم بأن يقدم قاتورة الأصناف الموردة من أصل وصول وصورتين، وفى حالة إخطاره بتسليم الأصناف فى غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروقات النقل الإضافية التى تحملها فعلياً لردها إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالى، ويستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة (٣١٩) تبدأ من () اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد/ □ (٣٢٠)، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمنى التالى:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
.....		

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... فى تمام الساعة..... موعداً لاتعداد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثانى، وإذا رفضت اللجنة صففاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثانى بأسباب الرفض كتابية.

ويلتزم الطرف الثانى بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بئل منها خلال مدة لا تجوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالى لإخطاره، فإذا تأخر فى سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروقات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه ويحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثانى، ويُخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولاحتة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد فى المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثانى حال تقاضى الطرف الأول عن الاستلام التقدم للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لتراسة أسباب التقاعص، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

٣٦- يستقيم هذا في حالة ما إذا كتبت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات شروط فسخ مقدمة.

٣٧- ائتمن التسمية وهذا لما ورد بعمدة (١٦) من اللائحة التنفيذية، ومراجعة التسمية المخصصة للمشروعات والمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٣٨- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣٩- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣٠- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣١- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

المبحث الثاني^(٣٦)

يضمن الطرف الثالثي الأضرار الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة^(٣٧) تبدأ من تاريخ ضد عيوب الصناعة أو^(٣٨)

المبحث التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسند للطرف الثاني ضمن الأضرار الموردة قطعاً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم^(٣٩) بطلبك.....
وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل بقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسمس الائتمان والخصم المعين من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطلوب به.

المبحث العاشر

لطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يتجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

المبحث الحادي عشر^(٤٠)

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول.
ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولة عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم بإطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

المبحث الثاني عشر

^(٤١)كل طرف الأول (□ السيد/□ السيدة) بصفتها/بصفته الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

المبحث الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو من إقية التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجه الى إخطار أو إذن مسبق.

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام بحق الطرف الأول توقيع أي من الإجراءات المنصوص عليها في البند العشريون من هذا العقد.

المبحث الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجية عن ارادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة بما لا يتجاوز^(٤٢) من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير بحسب من بداية المهلة وفقاً للاتى:.....^(٤٣)

ولا يحل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بحمل التوقيض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

يحظر على الطرف الثاني التنازل للتغير عن العقد كلياً أو جزئياً.^(٤٤)

المبحث الخامس عشر

٣٦- يستقيم هذا البند في حالة إذا ما كانت الأضرار الموردة لها مدة ضمان.

٣٧- أجل مدة الضمان عليها كراسة الشروط والمواصفات.

٣٨- أدخل العيوب الأخرى التي تظهر خلال مدة الضمان وبما يشمل من طبيعة الصنف محل العقد.

٣٩- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت كراسة الشروط والمواصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

٤٠- إحصاءاً لعدم المدة (١٧) من اللاحة التنفيذية لقانون تنظيم الاتصالات التي ترميها الجهات المعنية بملفهم رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٤١- أدخل المهلة المتأخرة.

٤٢- أدخل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للمورد والسبب المنصوص عليها بملفهم (١٩) من اللاحة التنفيذية لقانون تنظيم الاتصالات التي ترميها الجهات المعنية.
٤٣- الإلزام بحكم المدة (١٧) من القانون..
٤٤- ..

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالا جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية حقوقه مقررّة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعييدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات اللازمة:

١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.

٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.

٣- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والترامات طرفي العقد، وإذا توجب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خساره تحقق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيًا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداذه للطرف الأول.

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.

٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.

٣- إذا أفسس الطرف الثاني أو أصغر.

البند الثاني والمشاركون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والمشاركون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكن المنعقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكن المنعقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والمشاركون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تلحق أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته وبراسلته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والمشاركون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل به مقتضاهما عند اللزوم.

الطرف الثاني البائع

الاسم: _____

الصفة: _____

التوقيع: _____

التاريخ: _____

الطرف الأول المشتري

الاسم: _____

الصفة: _____

التوقيع: _____

التاريخ: _____